



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٧٣/٥/١٢

مركز الأهرام للتخطيط وتكنولوجيا المعلومات

فرض الحراسة على ٥ بينهم على صبرى وشعراوى وأبو النور ورفضها بالنسبة لـ ٧ منهم سامى شرف

قضت محكمة « الحراسة وتأمين سلامة الشعب » أمس بفرض الحراسة على خمسة من الذين حكم عليهم فى قضية التامر المعروفة باسم « قضية مابو » وهم : على صبرى - عبد المحسن أبو النور - شعراوى جمعة - الفريق أول منقاعد محمد فوزى - محمد فايق.

كذلك قضت المحكمة بفرض الحراسة على السبعة الآخرين ، الذين كان الادعاء قد اقام الدعوى ضدهم ، وهم : ضياه داود - سامى شرف - أمين هويدى - محمد السعيد - محمود السعدنى - فريد عبد الكريم - والسيدة مكارم مصطفى طاهر بصفتها هرم محمود السعدنى .

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها فى الساعة التاسعة والرابع من صباح أمس ، فى قاعة المحاكمات الكبرى ، بدار القضاء العالى ، حيث جلس على منصة المحكمة رئيسها المستشار محمد نور الدين بمويس بين المستشارين حسن رفعت لطفى ومحمد رشدى حمادى وعبد الستار أبو ناعم أعضاء المحكمة ، ومن حولها جلس ثلاثة من القضاة الشعبيين بينما جلس القضاة الشعبيون التسعة الآخرون خلفهم . وعلى منصة الادعاء جلس الدكتور مصطفى أبو زيد نهمى المدعى العام الاشتراكى ومعه المأميان العامان



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

وذلك على الاموال الموضحة بأسباب هذا الحكم ، والاكتفاء بالمعاش المقرر لكل منهم . كمنفعة شاملة له ولن تلزمه نكته قانونا .

وقد صدرت المصروفات اللازمة لادارة الاموال المفروضة عليها الحراسة بواقع خمسة في المائة من مبالغ ايراداتها السنوى وفقا للحساب الختامى الذى يعتمده الوزير المختص بأعمال الحراسة

□ سادسا : برفض الدعاوى بالنسبة لباقى المدعى عليهم :

● ضياء الدين داود - عبد الرزوق سامى شرف - أمين حامد هويدى - محمد عبد الحميد السعيد - محمود عثمان السعدنى - فريد عبد الكريم بسيونى - والسيدة مكارم طاهر بصفتها حرم حمود السعدنى .

□ سابعا : على المدعى العام اخطار الوزير المختص بشئون الحراسة بهذا الحكم .

وانتهى رئيس المحكمة من تلاوة نص الحكم الذى لم تستغرق سوى سبع دقائق فقط بعدها رفعت الجلسة ليبدأ المدعى العام فى اجراءات تنفيذ الحكم برفض الحراسة على الخمسة الاول، ورفع التحفظ على اموال وممتلكات السبعة الاخر .

ويعتبر هذا الحكم الاول من نوعه فى تاريخ القضاء المصرى . . اذ لم يسبق ان فرضت الحراسة على شخص خاص بقتضى حكم قضائى . . وانما كانت تفرض بقرارات ادارية .

ابراهيم القلوبى وعلى عبد الرحمن . . والى بيسار المنصه جلى امناه السر مصطفى عبد العليم ومحمد ابو عوف وأحمد الدسوقى ابراهيم . . بينما لم يكن فى مقاعد المدعى عليهم - المتهمين - سوى محمود السعدنى الذى حضر وحده فى الساعة الثامنة و ٥٥ دقيقة . اما قاعة الجلسة فلم يكن بها سوى عدد محدود من اقارب المدعى عليهم وخمسة من المحامين غير ممثلى الصحافة ووكالات الانباء .

وفور بداية الجلسة نودى على المدعى عليهم ، ثم نطق رئيس المحكمة برفض الحكم :

حكمت المحكمة :

□ أولا : برفض الدفع بعدم قبول الدعوى .

□ ثانيا : برفض الدفع بطلان تشكيل المحكمة .

□ ثالثا : برفض الدفع بعدم انطباق القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ على الدعوى

□ رابعا : باطراح سائر الدعوى الاخرى التى اثارها المدعى عليهم .

□ خامسا : وفى الموضوع برفض الحراسة وفقا لاحكام القانون رقم ٢٤

لسنة ١٩٧١ والضوابط المشار اليها فى الاسباب بالنسبة لكل من المدعى عليهم :

● على بليغ صبرى . . الشهير بعلى صبرى . ● محمد عبد الحسن ابوالنور

● شعراوى محمد جمعة ● الفريق اول متقاعد محمد فوزى أمين فوزى

● محمد محمد فانيق .

■ وتفتح الجلسة الأولى في محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب :
رئيس المحكمة : هذه المحكمة دليل على تطور التشريع لإقرار سيادة القانون
المدعى العام الاشتراكي يعلن :
« المتهمون صنعوا كثيرا من المأسى للذين فرضوا عليهم الحراسات في الماضي
وعندما سألناهم هربوا من المسؤولية وحاولوا أن يلقوا بأوزارهم على الزعيم الخالد »

في الساعة التاسعة والربع تبايانات أولى جلسات « محكمة الحراسة
وتأمين سلامة الشعب » .. ولقد كانت الجلسة متعددة بحيث يمكن أن توصف
بانها مجموعة جلسات ، على اعتبار أن كلا منها كانت تحاكم منبهين من فئة
واحدة وفي كل مرة كان تشكل بتغير سبب تغيير القضاة الشعبيين الذين
يشتركون لأول مرة - في تاريخ القضاء المصري - في المحاكمة ..

انعقاد الجلسة بمشر دقائق تبادلوا
خلالها الإحاديث القصيرة مع محاميهم
وأقاربهم .. ولقد كانت القاعة وهي
الرئيسية في دار القضاء العالي -
غاصة بالذين جاؤوا لحضور المحاكمة ..
ولأن المحكمة جسيمة تماما في
نوعيتها بالنسبة للقضاء المصري ، فلقد
افتتحها رئيسها بكلمة قصيرة قال فيها :

● بسم الله الرحمن الرحيم ..
تفتتح أولى جلسات هذه المحكمة ..
وإنه لمن الجدير بالتنويه في هذا المقام
أن يتطور تشريع الثورة إلى إقرار سيادة
القانون دائما لحماية النظام السياسي

والاجتماعي في البلاد فلم يكن من المقبول
في مفهوم حرية الفرد أن يظل أمر
الحراسة من شأن السلطة التنفيذية
وحدها ، تفرضها وترفعها في فيسة
المواطن دون أن يسمح له قول وبغير
رقيب ولا معقب رغم أنها غير مهصومة
من الخطأ على درجاته .. ومن هذا
المطلق صدر القانون رقم ٢٤ لسنة
١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين
سلامة الشعب بحكم قضائي ، وإذ ناط
إجراءات التحقيق والإدعاء بمدع عام
في درجة وزير فأضاف بذلك ضمانا هاما
إلى باقي الضمانات القانونية والقضائية

كانت البداية عندما جلس المستشار
محمد نور الدين عويس [نائب رئيس
محكمة النقض] ورئيس محكمة الحراسة
متوسطا المستشارين : محمد رفعت
لطفى ومحمد رشدي حمادى وعبدالستار
ابو نام ، ومهمهم على نفس المنصة
القضاة الشعبيون : الحسينى عبيد
اللطيف رئيس شركة صناعة الخشب
ومحمد على شتا رئيس مؤسسة التجارة
الخارجية ومحمد عبد السلام على مدير
التشؤون العامة بمصنع ٦٢ الحربى وهم
جميعا أعضاء في اللجنة المركزية للاتحاد
الاشتراكي .. وفي منصة الإدعاء جلس
الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى المدعى
العام الاشتراكي وأبراهيم القليوبي وعلى
عبد الرحمن المحاميان العامان ، كما
جلس إلى يسار المنصة إيهاب السر :
عبد الجيد حماد ، ومحمد أبو صوف
وأحمد النسوتى ..

أما على يمين الجالس في القاعة
فلقد جلس على المنصة التي كانت من
قبل مخصصة للصحافة ، المدعى عليهم :
عبد المحسن أبو التور ثم محمد فايق ثم
سامى شرف بملايس عادية وسط
حراسهم .. وكانوا قد وصلوا قبل

- ٩ - محمد عبد الحميد السعيد .
 - ١٠ - محمود عثمان السعدنى وشهرته محمود السعدنى .
 - ١١ - نريد عبد الكريم بسيونى .
 - ١٢ - السيدة مكارم مصطفى طاهر بصفتها حرم محمود السعدنى .
- لانهم فى تاريخ سابق على يوم ١٣ من مايو ٧١ بالجمهورية العربية المتحدة :

نصوص التهم الموجهه

اولا- اتوا افعالا من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الداخل ونعريض الوحدة الوطنية للخطر وذلك بارتكابهم الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٨٧ ، ٦٦ و ٩٩ من قانون العقوبات ، الامر الذى يعتبر خيانة عظمى طبقا للمادة الخامسة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ الخاص بمحاكمة الوزراء ، وقد ثبتت هذه الوقائع فى حكمهم من تحقيقات القضية رقم ١ لسنة ١٩٧١ جنابات مكتب المدعى العام الامر الذى استوجب تقديمهم للمحاكمة امام محكمة الثورة باعتبار انهم قارفوا جنابة الخيانة العظمى كساعلمين وشركاء .

ثانيا - المدعى عليهم من الاول الى الثانية عشرة اتوا افعالا من شأنها افساد الحياة السياسية فى البلاد الامر الثابت فى جانيهم من تحقيقات القضية سالفة الذكر ، وحيث انه قد ثبت ارتكاب المدعى ضددهم ، لامعال مما نصت عليها المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١

لذلك

فان المدعى العام يطلب الى محكمة الحراسة القضاء بفرض الحراسة على كافة اموال المتهمين طبقا للقانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ ثم نادى رئيس المحكمة على اسماء المتهمين لاثبات الحامين الحاضرين منهم . . ولنفياب كثير من المتهمين فلقد وقف

واذ اتجه الى ايجاد صورة للمشاركة الشعبية فى القضاء رعاية لامن الوطن والمواطن فنص على ان يكون من بين المحكمة ثلاثة من المواطنين المشتغلين بالمهنة او الصناعة او العمل الاساسى الذى يمارسه المطلوب بفرض الحراسة عليه ، واذا حفظ على هذا الاخير حريته وكرامته ، وقد كفل له حرية الدفاع واحاز له - ولغيره من ذوى الشأن - الحق فى التظلم من الحكم واجراءات تنفيذه امام المحكمة التى اصدرته وكفل له ولاسرتة العيش الكريم بما اوجبه من فرض نفقه نفى بمطالب الحياة كما اتاح له فرصة التكتسب ومزاولة التصرفات السليمة اذا اراد . واذا حرص هذا القاتون على المحافظة على المسال موضوع الحراسة فقد اسند الاشراف عليه وعلى ادارته الى احد الوزراء كما

نظم اجراءات المطالبة بكل حق تعلق به ثم اباح لمن تعرض عليه الحراسة ، عند رد المسال اليه ، محاسبة تلك الجهة امام القضاء العادى حماية له وللشعب ذاته حتى لايتهدده انحراف منحرف او ظلم طاغ .. والله المستعان وهو يهدى السبيل ..

وبعد ذلك وقف امين السر يتلو قرار الاحالة :

المدعى العام الاشتراكى يقدم الدعوى ضد :

- ١ - على بليغ صبرى الشهير بعلى صبرى .
- ٢ - محمد عبد المحسن ابو النور .
- ٣ - ضياء الدين داود .
- ٤ - شعراوى محمد جمعه .
- ٥ - الفريق اول متقاعد محمد فوزى امين فوزى .
- ٦ - عبد الرؤوف سامى شرف .
- ٧ - محمد محمد فائق .
- ٨ - امين حامد هويدى .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المدعى العام قائلا :

— أود أن أسجل هنا أن المدعى عليهم على صبرى وشعراوى جميعه ومريد عبد الكريم وضياء الدين داود والغريب أول متقاعد محمد فوزى قد أعلنوا جميعا لكتهم رفضوا الحضور .
● المحكمة — يثبت أنهم رفضوا الحضور .. [للمحامين] هل هناك اعتراض على تشكيل المحكمة ؟

محمد عبد الله [محامى على صبرى]

— لا يا نسيم .

ثم وقف المدعى العام يلقي كلمة

الإدعاء :

بسم الله الرحمن الرحيم :

« أن المجرمين فى عذاب جهنم خالدون ، لا يفتر عنهم وهم فيه مبلسون ، وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين ، ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك قال انكم ماكنون ، لقد جئناكم بالحق ولكن أكثركم للحق كارهون ،

صدق الله العظيم

انها للحظة تاريخية ، هذه التى تتعقد فيها محكماتكم الموقرة فى تشكيلها الجديد لتسجل مظهرا من أهم ما يميز الجمهورية الثانية ، وهو سيادة القانون ...

انها للحظة تاريخية ، تعيشونها كرواد أوائل ، يقع عليكم فيها عبء التناصل والتفكير والإبداع ، لتضعوا المسوابق القضائية الاولى فى حقل جديد ..

انها لحظة تاريخية ، هذه التى تتعقد فيها محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب تنضج المعايير والضوابط فى مجال تدق فيه المعايير والضوابط ، بين ما تتطلبه حماية الوطن وما تقتضيه حرية المواطن ...

لقد جاء الإدعاء اليوم الى عدالتكم يطلب أن تحكموا بفرض الحراسة على أموال مجموعة من كبار المتأمرين على أمن البلاد ، فقد أصبح فرض الحراسة على الأموال بحكم قضائى ...
ولم يكن الأمر دائما كذلك فقد كانت

الحراسة على الاموال تفرض بقرار ادارى ، يصدر فى غيبة المواطن ، دون أن يسمع له قول ، أو يحق له دفاع ، أو يثبت على سبيل اليقين ما هو منسوب اليه ...

وهكذا كان الانحراف سهلا .. فما أيسر الانحراف عندما تنعدم الضمانات وتُغيب سيادة القانون ...
وكم كنت أود ، ونحن فى هذه اللحظة التاريخية ، التى تمثل فاصلا بين عهدين ، أن أحمل الى مسامعكم الطاهرة العديد من المأسى التى ترسم صورة صادقة لجهاز الحراسة بكل ما فيه ، بألامه وبأسبه ، ولكنى آثرت ألا أجور على ثمين وقتكم ، فالحقائق البديهية لا تحتاج الى منطق يقيم الدليل عليها .

ومن هجب أن كثيرا ممن شملتهم قرارات الحراسة فى الماضى وعاشوا مأساة انعدام الضمانات ، جاءوا الينا يشنون ويصرخون . فهذا فرضت عليه الحراسة بلا سبب على الإطلاق ، وهذا اخذ بالشبهات الضعيفة ، وهذا كان ضحية الاطماع والاحقاد والشهوات ، وهذا قدرت له أقل نفقة ليعيش فى جوع ومغسبة .. فاردنا — أداء لامانة التاريخ — أن ننقص عن الفاعل الاصلى لكل هذه المأسى . وتناول التحقيق ممن يمثلون اليوم أمام عدالتكم ، فإذا بهم جميعا — وبالعجب — يتصلون من المسئولة الواحد بعد الآخر . وحاولوا جميعا وبلا استثناء أن يضعوا العبء كله حول الرئيس الراحل فى مثواه الاخير .. كلهم لا يعلمون شيئا ، كلهم لم يجزموا ولم يخطئوا ، كلهم براء مما اتخذ .. وكلهم — وبالصيغة الوفاء — القوا بكل أوزارهم على الفقييد الراحل فى مثواه الاخير ...

واذن الله للجمهورية الثانية أن تقوم بى ١٥ مايو ١٩٧١ والجمهوريات لا تؤرخ بالزمن وانما تؤرخ بالأحداث والمبادئ . فكان يمكن لقانون الحراسة وتأمين سلامة الشعب أن يتحرك سريعا فى مجلس الأمة

ويتغلب على كل ماوضع في طريقه من عقبات ...

هان كثيرا من المائلين امامكم كانوا من اشد الناس مقاومة لهذا القانون ، ومن اشدهم كراهية لما فيه من ضمانات . وراى البعض فيه قانونا معوقا ، وراى الاخرين فيه قانونا يتنافى مع الطبيعة الاشتراكية للمجتمع ... وياالسخرية القدر ، فان اكثر الناس ضيقا به وكراهية لاحكامه

شاء لهم القدر - بعد ان اطاح بهم - ان يكونوا اول من يستظل بما فيه من ضمانات ...

لقد جاء الادعاء يطلب اليوم من محكمتكم الوقرة الحكم بفرض الحراسة على كافة الاموال الواردة في الملف المالى لكل من المدعى عليهم :

- ١ - على بليغ صبرى *
- ٢ - محمد عبد المحسن ابو النور *
- ٣ - ضياء الدين محمد داود *
- ٤ - شعراوى محمد جمعة *
- ٥ - محمد فوزى امدن فوزى *
- ٦ - عبد الرؤوف سامى شرف *
- ٧ - محمد محمد فائق *
- ٨ - امين حامد هويدى *

اما بالنسبة للسيدة مكارم مصطفى طاهر فان الادعاء يرى انه لم تعد ثمة ضرورة للاستمرار في اختصاصها ، ولذلك فقد اصدرنا بالامس قرارا بالغاء الامر الصادر بمنعها من التصرف في اموالها وادارتها . ونسجل هنا امام عدالتكم اننا نتنازل عن مخصصتها *

واما حجتنا بالنسبة للمدعى عليهم الثمانية فاننا نستند على المدة الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم الحراسة وتأمين سلامة الشعب . فهذه المادة تجيز فرض الحراسة على اموال الشخص كلها او بعضها لدرء خطره على المجتمع اذا قامت دلائل جديده على انه اتى اذعالا من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الخارج او الداخل ، او بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي ، او

بالمكاسب الاشتراكية للفلاحين والعمال ، او المساد الحياة السياسية في البلاد او تعريض الوحدة الوطنية للخطر ، *

متى تجوز الحراسة ؟

فالحراسة يجوز فرضها اذا قامت دلائل جدية ، مجرد دلائل جدية ، على الاضرار بأمن البلاد من الخارج او الداخل ، او تعريض الوحدة الوطنية للخطر ... الجديده ، وانما نستند على ادلة قاطعة ، اثبتتها حكم جنائى نهائى ، ذو حجية مطلقة . *

فلقد اصدرت محكمة الثورة - في دائرتها الاولى والثانية - حكميا في الجنائية رقم ١ لسنة ١٩٧١ (المدعى العام) اذانت فيها هؤلاء الثمانية كفاعلين اصليين او شركاء - في جنابة الخيانة العظمى . ونصت في حكمها صراحة بعد ان استعرضت الادلة القائمة قبل كل منهم على « ان التهمة ثابتة قبل

هذا المتهم ويتعين مساعلمته عنها ، .. عبارة تكررت بصدد هؤلاء جميعا *

جنابة الخيانة العظمى اذن ثابتة في حق هؤلاء جميعا ، وان اختلفت مواقفهم وان تباينت مساهمتهم . وهذه الجنائية تقوم مستندة على المواد ٨٧ او ٩٦ او ٩٩ من قانون العقوبات او ١٢٨ - ا من قانون الاحكام العسكرية ، التي تعاقب على افعال من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الداخل . *

فالذى توافر - قبل هؤلاء جميعا - ليس مجرد الدلائل الجديده ، وانما ادلة قاطعة ، ثبتت بحكم جنائى نهائى ، ذو حجية مطلقة . وهذه الادلة تقطع بانهم اتوا اذعالا من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الداخل ، وتعريض الوحدة الوطنية لخطر والبلاد في زمن الحرب ... *

واذا كانت المادة الثانية قد اجازت فرض الحراسة على اموال الشخص كلها او بعضها لدرء خطره على المجتمع فاننا نطلب من المحكمة الوقرة ان يكون فرض الحراسة بالنسبة لكل من هؤلاء شاملا

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

لكل أمواله . فان مكانة كل منهم في دولة مراكز القوى تجعل له خطورة خاصة يتعين أن نحصى المجتمع منها .

سبدي الرئيس - حضرات المستشارين - حضرات المواطنين القضاة :

النقطة الاولى ، ان آيا من هؤلاء قد يقول : ولماذا انا دون الاخرين ؟ لماذا تفرض علينا الحراسة وحدنا دون الباقين ؟

ومثل هذا القول - اذا قيل - يمثل حجة لنا لا علينا .

فالمادة الثانية تسمح بفرض الحراسة اذا توافر شرط واحد :

« أن تقوم دلائل جديده على ان الشخص قد أتى أفعالا من شأنها الأضرار بأمن البلاد أو بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي ، أو بالمكاسب الاشتراكية للفلاحين والعمال ، أو المساهمات الحياتية السياسية في البلاد ، أو تعريض الوحدة الوطنية للخطر . »

فمجرد توافر هذه الدلائل الجديده يجيز فرض الحراسة . .

وكنا نستطيع - استنادا على هذا النص - أن نطلب فرض الحراسة على كل من ادانتهم محكمة الثورة . ولكننا وضعنا لانفسنا هدفا منذ البداية :

الاتكالب على الاتهام أو نسرف فيه ، ومن هنا فاننا لم نطلب فرض الحراسة الا بالنسبة لاثني عشر شخصا ، يصحون الان أحد عشر شخصا بعد أن تنازلنا عن مخاصمة السيدة مكارم مصطفى طاهر .

وهذا لا يعنى بطبيعة الحال أننا سوف نتنسر على هؤلاء مهما حدث ومهما تكسفت لنا من ظروف . . فقد يجد من الظروف ما يجعلنا نطلب فرض الحراسة على سواهم ممن ادانتهم محكمة الثورة .

وسوف يكون رائدنا في المستقبل - كما كان في الماضي - ان نتصرف حتى ونحن في موقع الادعاء . . بضمير القضاء .

ونقطة الثانية متصلة بهذه النقطة :

اننا قد حرصنا دائما وهذا الشهر الاول لانشاء منصب المدعى العام ، ومنذ

القرارات الاولى الصبادة بالحفظ على الاموال ، صلى أن نرسي تقاليد جديدة . فلم نشأ أن نكيل لهؤلاء بما كانوا يكيلون للناس به . وتركنا حسابهم للشعب وللديان الاعظم في سماه ، ومضينا نضع تقاليد جديدة تحفظ على الانسان انسانيته ، ولا تهدر من الادمى ادميته . ومن هنا جاء القرار رقم ٢ لسنة ١٩٧١ الذي يشرفنى أن اودع صورته امام عدالتكم ، اذا لم تكن قد اودعت فعلا مع الاوراق ، فقد حدثت في هذا القرار كيف تنفذ قرارات التحفظ على الاموال ، وكان اول ما عنيت به أنها يجب أن تنفذ بشكل يحترم ادمية الافراد وكرامة السيدات على وجه الخصوص .

وفي تقدير النفقة المؤقتة ومتطلبات الحياة الطارئة ، كنت اصدر دائما عن نفس هذا الهدف : أن نضون كرامة الانسان حتى بالنسبة لأولئك الذين رفضوا - يوم كانوا هم الدولة - أن يحترموا كرامة الانسان .

ولسوف تجدون كل ذلك ثابتا في الاوراق والملفات التالية :

وثمة نقطة ثالثة أرجو أن تكون واضحة :

فقد اصدرنا القرارات الخاصة بهؤلاء في ٢٠ ، ٢١ يونيه ١٩٧١ ، ولكن الدعوى لم تنظر الا اليوم . ومع ذلك فليس ثمة مخالفة لاحكام القانون على الاطلاق .

ذلك ان قانون الحراسة وتأمين سلامة الشعب قد اوجب على المدعى العام في المادة السابعة أن يقدم الدعوى الى المحكمة المختصة بفرض الحراسة في ميعاد لا يجاوز ستين يوما من القرار الصادر بالحفظ على الاموال ، والا اعتبر القرار كان لم يكن .

وقد راعيننا هذا الميعاد ، وتسلم السيد امين عام محكمة النقض صورة قرار الاحالة وصورة من الدلائل القائمة قبل المدعى عليهم في ١٧ - ٨ - ١٩٧١ .

فالدعوى تد تدمت فعلا الى المحكمة خلال الستين يوما التي حددها القانون .

ثم وقف المدعى العام - بالنسبة لمحمد عبد الحميد السعيد . . فاننا نطلب من المحكمة الموقرة الحكم بفرض الحراسة على كافة الاموال الواردة بالصف المالي الخاص به مستنديين على نص المادة الثانية من قانون الحراسة رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١

فهذه المادة تجيز فرض الحراسة على اموال الشخص كلها أو بعضها لدرء خطره على المجتمع اذا قامت دلائل جديده على انه قد اتى أعمالاً من شأنها الاضرار بأمن البلاد الخارجى أو الداخلى أو بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاثتراكى أو بالمكاسب الاثتراكية للفلاحين والعمال أو افساد الحياة السياسية فى البلاد أو تعريض الوحدة الوطنية للخطر .

وقد ثبت من حكم محكمة الثورة ان محمد عبد الحميد السعيد ادين فى جنابة الخيانة العظمى . لذلك فقد ثبت فى حقه ثبوتاً قاطعاً انه قد اتى أعمالاً من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الداخل والادعاء بصر على فرض الحراسة .

● **المحكمة - الاستاذ على الرجال**
● **الحامى - أبوه انا حاضر عنه - انا**
لم أتمكن من الاطلاع وفى فترة التأجيل سيكون فى وسعى أن أحصل على التوكيل .

وكانت الساعة العاشرة وخمسين دقيقة عندما رفعت الجلسة لتمود الى الاعتقاد بعد عشر دقائق لنظر دعوى الحراسة ضد محمود السعدنى الذى حضر الجلسة . . ومثل القضاة الشعبويين مصطفى بهجت بدوى رئيس مجلس ادارة دار التحرير ومحمود مسامى المحرر بالأهرام وصبرى أبو المجد المحرر بمجلة المسور .

دعوى : السعدنى

● **المحكمة - محمود عثمان السعدنى**

ان الامانة تقتضى أن أقول لكم اننا فى كل ما فعلنا ما كنا نمثل اتجاها شخصيا أو رأيا ذاتيا . . فهذه هى المبادئ السليمة الصحيحة ، الرائعة ، التى أصبح يقوم عليها نظام الحكم كله ، مبادئ أمن بها شعب بأسره فخرج مسرعا غداة الخامس عشر من مايو يعطيها ويحميها . .

والسلام عليكم ورحمة الله .

● **المحكمة - الدفاع . .**

وطلب الدفاع التأجيل للاستعداد وقدمت بعض الدفوع . ورد المدعى العام الاثتراكى على مداخله الدفاع . وهنا كانت الساعة العاشرة وعشر دقائق عندما رفعت الجلسة للبدولة ثم أعيدت فى العاشرة والنصف بعد أن كان المتهمون قد انصرفوا . . ودخلت المحكمة بعد أن تغير قضاتها الشعبويين وجاء بدلا منهم : أحمد الزاهر تيمصرسكرتير هام النيابة ومحمود صنادق مراقب عام التفتيش الادارى والكلبى ومحمد يعقوب عثمان رئيس تفتيش المخبرين . . وذلك لمحاكمة محمد عبد الحميد السعيد الذى كان مسكرتيرا لسامى شرف .

ووقف محاميه على الرجال يعلن من عدم حضوره وسألته المحكمة : انت موافق على التشكيل ؟

● **الحامى - مفيش اعتراض .**

ثم تلا أمين السر قرار الاحالة :

ثبتت التحقيقات انه كان ضالعا مع بائى المتهمين فى التآمر على قلب نظام الحكم بالقوة وانه اتصل فى ليلة ١٢-٥-٧١ بالعديد من الشخصيات التى تشغل مناصب سياسية وطلب اليهم الاستقالة حتى يتحقق المخطط المرسوم من احداث بليلة جماهير الشعب واتارثهم ضد رئيس الجمهورية وانه اخفى لديه اوراقا ومستندات تنطوى على أدلة ضد المتهمين .

وهنا كانت الساعة الحادية عشرة وخمس دقائق عندما رُمعت الجلسة ثم عادت الى الاعتقاد بعد ١٠ دقائق .

•• وفريد عبد الكريم

وبدأت الدعوى ضد فريد عبد الكريم بسيونى •• الذى لم يحضر الجلسة •• وكان يمثل القضاء الشعبى فى هذه الدعوى محمد ساسى عبد الرؤوف مدير الادارة القانونية بالادارة العامة لشئون المؤسسات وعبد الغنى محمود عثمان مدير ادارة الشئون القانونية بالمؤسسة المصرية العامة للسلع الهندسية والمعادن والكيماويات وفاروق على فهى المحاسبى بالادارة القانونية بالمؤسسة المصرية العامة للسلع الغذائية .

ونادى رئيس المحكمة على المدعى عليه فأوضح انه لم يحضر وسأل رئيس المحكمة محاميه : هل هناك اعتراض على تشكيل المحكمة ؟

عبد العزيز الشوربجى المحامى - كان يبنغى اعلاني بأسماء القضاة المخترين حتى يمكن أخذ رأى المدعى عليه •• محدش أخطرنى ثم اننى أريد التحدث فى أمور أخرى .

● المحكمة - الفرصة ستكون كافية لأخذ الرأى فى المحكمة والحصول على التوكيل .

أحمد شئن المحامى - أنهم فى حدود المادة ١٠ من القانون عن كيفية تشكيل المحكمة وهل هى محكمة جنائية أم مدنية أم لها طابع خاص لانه بهذا أستطيع أن أتحدث عن حكم محكمة الثورة .

● المحكمة - قرار الإحالة .

أمين السر - « ثبت من التحقيقات انه كان من بين المتأمرين على قلب نظام الحكم بالقوة وعلى اجبار رئيس الجمهورية على عدم مباشرة سلطانه الدستورية وفى سبيل ذلك فقد عقد العديد من الاجتماعات فى

المنهم - انفسم .

● المحكمة - قرار الإحالة :

أمين السر - ثبت من التحقيقات انه كان من المساهمين فى التأمر على قلب نظام الحكم بالقوة وانه كان على صلة وثيقة بشعراوى محمد جمعه وانه كان يقوم بإبلاغ بعض العناصر من أعضاء التنظيم السياسى بتوجيهاته وتنفيذ المخطط المرسوم لقلب نظام الحكم بالقوة ولإجبار رئيس الجمهورية على عدم أحداث التغييرات السياسية وكذلك فقد حضر العديد من الاجتماعات مع المدعى عليه الحادى عشر « فريد عبد الكريم » التى كان يرسم فيها وسائل تنفيذ المؤامرة لقلب نظام الحكم بالقوة .

● المحكمة - حد حاضر مع المدعى عليه ؟

صالح فراج المحامى - أبوه يحضر معه محمد صالح فراج المحامى ••• ومحمد صبرى مبدى •• والاستاذ عبد الرؤوف على .

● المحكمة - حد معترض على التشكيل ؟

المحامى - لا .

● المحكمة - الإدعاء ••

المدعى العام - الادعاء يطلب الحكم بغرض الحراسة على كافة امواله استنادا الى المادة الثانية من قانون الحراسة •• فهذه المادة تجيز فرض الحراسة على امواله وقد أدانت محكمة الثورة فى دائرتها الاولى محمود السعدنى اذ توافرت قبله ليس مجرد الدلائل الجدية التى نصت عليها المادة وانما أدلة تاطمة اثبتتها حكم جنائى نهائى ذو حجية مطلقة ولذلك ماننا نلتبس من عدالتكم أن تحكوا بفرض الحراسة .

● المحكمة - طلبات الدفاع ؟

وقد أبدى صالح فراج المحامى بعض الدواعى التى ناقشتمه المحكمة فيها .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

تم رفعت الجلسة للمداولة .. ونهضت هيئة المحكمة الى غرفتها حيث اجتمع رئيس المحكمة مع أعضائها المستشارين وكل القضاة الشميين ثم وضعوا جميعا القرار الذي قرر رئيس المحكمة تفويض أمين السر في اعلانه .. وخرج الامين يعلن القرار في الساعة الثانية عشرة والرابع .

« بسم الله الرحمن الرحيم .. القضية رقم ١ لسنة ١٩٧٢ »

« قررت المحكمة التأجيل لجلسة ٢٥ مارس ١٩٧٢ كطلب الدفاع للاطلاع والاستعداد والحضور من لم يحضر من المدعى عليهم بشخصه أو بوكيل عنه .. وعلى مكتب المدعى العام تمكين : ادهي عليهم من الاطلاع على كافة الأوراق » ويعنى القرار أيضا استمرار ملائمة الجلسات ما لم ينص على عكس ذلك □

أماكن متعددة كان يتولى خلالها تحريض أعضاء التنظيم السياسي وأعضاء مجلس الشعب على التوقف في وجهه رئيس الجمهورية ومنعه من مباشرة اختصاصاته الدستورية وكذلك فقد قام في مساء ١٣ - ٥ - ٧١ هو والمدعى عليه المعاشر بأحراق أوراق التنظيم الطبيعي اخشاء لادلة التأمر وكذلك فقد عمد الى اثارة الجماهير للقيام بمظاهرات ضد رئيس الجمهورية لإجباره على قبول استقالة الوزراء .

● المحكمة - [ملتفتا الى المدعى العام | .. الادعاء ؟
المدعى العام - سيدي الرئيس

« اننا نستند على المادة الثانية من قانون الحراسة ونطلب الحكم بفرغها . وقد يقال ما طبيعة الحراسة وهذا أمر جميل . ولكن المذكرة الايضاحية للقانون اغنتنا كثيرا عن الاسراف في النقاش .. فالمادة ٢٢ من هذا القانون تقول «لاتحول اجراءات فرض الحراسة بمقتضى هذا القانون دون السير في اجراءات الدعوى الجنائية وتوقيع العقوبات .. » وتعلقتا على هذه المادة تانت المذكرة الايضاحية مايتى « وقد أورد المشروع حكم المادة ٢٢ ولو أنه مستفاد ضمنا من طبيعة الحراسة ذاتها لتوكيد هذه الطبيعة باعتبار أن الحراسة اجراء تحفظي أو وقائي وليست عقوبة تجب العقوبات الجنائية وان اجراءاتها لا تؤثر بأي حال من الاحوال على سير الدعوى الجنائية وانى أمر على الطلبات بغرض الحراسة على المدعى عليه » .

تابع الجلسة « للأمرام »

محمود مراد

ابراهيم عمر

محمد باشا

تصوير :

محمد لطفى



● سامي شرف ثم احمد الحراس وبعده محمد فايق وحارس
● آخر ثم عبد الحسن ايسر النسرور ... ●



● المدعي الاشتراكي يلقى خطبته ●



سرايا السادات التي سقط ١٥ مايو

القصة الكاملة لساعات المشية التي شهدها يوم ١٥ مايو ١٩٧١ عندما انحارت مراكز القوى

في مثل هذا اليوم - ١٣ مايو ١٩٧١ - تعرضت مصر للمؤامرة .. حاول عدد من الذين كانوا في السلطة أن يغرقوا البلاد ويدفعوا بها الى الصراع من أجل السيطرة على السلطة . نسوا أن هناك عدوا يحتل جزءا من أرض الوطن، ولم يتذكروا الا انفسهم وشهوتهم للحكم .. وفي مثل هذا اليوم بدأوا حركتهم . قدموا استقالاتهم الجماعية

بعد أن اقال الرئيس أنور السادات أحدهم - شعراوي

جمعة - تصوروا أنهم سيحدثون هزة سياسية في مصر

.. أرادوها مؤامرة على الوطن . ولكن جاء أنور السادات

وقام بحركة التصحيح التي ردت المؤامرة ..

فما هي قصة ١٥ مايو ؟

الخارج . وادار الرئيس الشريف

الأول .. وكانت أول مفاجأة ..

ان الشريف عبارة عن حديث تليفوني بين اثنين ، وقد تم تسجيله بواسطة الرقابة على التليفونات التي فرضها شعراوي جمعة وزير الداخلية السابق على المواطنين بدون علم الرئيس .. واستمع الرئيس الى الشريف ، كانت مفاجأة وصدمة في نفس الوقت .. مفاجأة لانه اكتشف ان ما دار في اللجنة المركزية انهاء عسره مشروع دولة الاتحاد من تهريب وشوشرة كان مرتبا . وكان شعراوي جمعة وهو المسئول عن الامن والنظام يعلم به . وصدمة لانه اكتشف ان واحدا من اقرب الناس كان يتآمر عليه .. وكان سكرتير الرئيس يقف امامه وهو يستمع للشريف ، وعندما جاءت حكاية الإزامة في الشريف قال للرئيس :

الخميس ١٣ مايو ١٩٧١ .

الساعة الواحدة صباحا

الرئيس أنور السادات ساهرا

في منزله بالجيزة بعد أن أمضى

ساعات من يوم الأربعاء في احد

المواقع الامامية لقواتنا المسلحة .

ودخل اليه سكرتيره الخاص

يبلغه ان شابا يطلب مقابله

لامر في غاية الخطورة . وتعجب

الرئيس من هذا الطلب . وخرج

سكرتيره ثم عاد اليه يحمل

شريط تسجيل وقال ان الشاب

ارسل الشريفين لكي يسمعهما

الرئيس .. وهو ينتظر في

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

كان هذا يجري في منزل الرئيس السادات بالجيزة .. وكانت الساعة قد قاربت على الثانية بعد الظهر .. وفي وزارة الداخلية كان شعراوي جمعة جالسا في مكتبه

الساعة تقترب من الثانية والنصف بعد الظهر .. شعراوي جمعه جالس في مكتبه بوزارة الداخلية .. وفجأة يذق جرس التليفون المباشر بمكتب شعراوي جمعة .. التليفون الذي لا يعرف رقمه إلا قلة من الناس هم أقرب الناس الى شعراوي .

وكان المتحدث سامي شرف .. ودار حديث سريع بين الاثنين .. قال سامي لشعراوي ان الرئيس طلبه للمقابلة الساعة الثالثة والنصف في منزله بالجيزة وأنه علم ان الرئيس استدعى ممدوح سالم من الاسكندرية .. ورد شعراوي جمعة على سامي قائلا (انا ح استناك في الداخلية لما تخلى عندي على)

وكان شعراوي وسامي معتادين انه بعد مقابلة أي منهما للرئيس ان ينتظر كل منهما الآخر ويتبادلوا يدتر أي منهما الآخر ماجرى في هذه المقابلة وكذلك الحال بالنسبة للفريق اول محمد فوزي .. أي مقابلة له للرئيس يذكر لهما ما سمع فيها .. وهذا ما فرده شعراوي في التحقيقات .

وجلس شعراوي في مكتبه يضرب اخماسا في اسداس .. يشمر بالقلق .. اتصل بالفريق اول فوزي فوجده في مكتبه .. سال عن الموجودين عند الرئيس السادات فعرف ان ممدوح سالم عنده .

وبدا الشك يتسرب الى نفسه .. اخذ ينظر الى ساعته في قلق .. ومرت ساعة .. ولم يعد اليه سامي شرف .. لم يتحمل البقاء بمفرده .. ترك مكتبه وتوجه الى قيادة القسوات المسلحة لانتظار سامي في مكتب الفريق اول فوزي .. وكان فوزي موجودا أيضا في مكتبه في انتظار ما يسفر عنه لقاء سامي شرف بالرئيس ..

- انا متأسف يا افتدم .. انا ما قلتلكش .. من سبع ايام جاني هنا فلان .. وابلغني انه يوم اجتمع اللجنة المركزية الاول الاذاعة كانت محاصرة بطريقة .. مش بناس لابسين وسمى ولا حاجة .. لا .. انما بشكل ناس مجندين عاديين .. ولكن محاصرة .. واللى جه بلفني واسمه فلان قال انه عرف هذا من المكتب الفلاني في الاتحاد الاشتراكي وانهم مجهزين طشان اذا الرئيس نزل من اللجنة المركزية وراح على الاذاعة يخاطب الشعب بمنعه المخبرون اللي محاصرين الاذاعة و يمنوه من انه يخاطب الشعب

وساله الرئيس :

- طيب ما قلتلكش ليه بومها ..

اجاب السكرتير :

- والله انا لقيت بعدها بيومين جلسة اللجنة المركزية الثانية انعقدت والاجتماع حصل فيه اتفاق بالاجماع واعتبرت الموضوع منتهى .

ولم يتم الرئيس .. اراد التأكيد بنفسه من صحة كلام سكرتيره .. استدعى الشخص الذي ابلغه بحصار الاذاعة فأكده له .. وتأكد للرئيس السادات ان شعراوي جمعة بخونة

.. يخون البلد .. يخون النظام .. وقرر اقالته بعد ان استشعر انه كان وراء مخطط لتأمر عليه وعلى سلامة البلد وهي في حالة حرب .

واستعرض اسماهم من يشغل منصب وزير الداخلية بعد شعراوي

.. وتوفى امام اسم ممدوح سالم محافظ الاسكندرية وقتئذ .. تاريخه يشهد له بالكفاءة والوطنية ، وقيمته لدى ضباط وجنود الشرطة كبيرة جدا .. وارسل اليه رسولا خاصا استدعاه من الاسكندرية الى منزل الرئيس مباشرة في سرية تامة .. وروى له الرئيس كل التفاصيل ..

ورد ممدوح سالم :

انا والبوليس واحنا مع الشعب

ورداك .

احراق التسجيلات

ولم يبق شعراوى صامتا في مكتب الفريق فوزى .. رفع سماعة التليفون .. رد عليه سكرتير فوزى .. طلب منه البحث عن اللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة .

واستطاع سكرتير فوزى العشور على حسن في منسزله .. واوصله بشعراوى الذى طلب من حسن النزول فوراً الى وزارة الداخلية واحسراك جميع التسجيلات التي عليها تاسيرته (بحفظ لحين الرجوع الى) .

وعاد شعراوى الى مكانه في مكتب فوزى .. وكان في ذلك الوقت حضر سمعنازيد .. وجلس الثلاثة يتشاورون .. وكان شعراوى لا يكف عن السؤال عن سامى شرف في مكتبه وعلم انه طلب صيغة حلف اليمين .. وبدات الشكوك تحول الى يقين في ان ممدوح سالم سيعين وزيرا للداخلية .. ولكن كان شعراوى والحاضرون يملقون بامال .. لا يصدقون انه يمكن الاطاحة بشعراوى بهذه السهولة .

وفي حوالى الساعة السادسة مساء وصل سامى .. كان منفلا جدا .. والتفوا حوله .. وبكى سامى وهو يقول .. ان الرئيس طلب منه ابلاغ شعراوى جمعة انه قبل استقالته .. وانه لما ساله عن السبب اخبره بما يفيد ان شعراوى اهمل في التبليغ عن اشرطة تسجيل قدمها له احد افراد الامن .

شعراوى يبلم

وتلقى شعراوى النبا (وبلم) كما وصفه فوزى .. اما سعد زايد فقد نار وطلب من فوزى اعطاهه كتيبة دبابات وينزل بها البلد لعمل انقلاب وحاول فوزى تهدئة سامى .. فهم له عددا من الساندويتشات .. وجلس الثلاثة .. فوزى وشعراوى وسعد زايد حول سامى يستفسرون عن بقية التفاصيل ..

وقال سامى شرف ان الرئيس قال له ان التحقيق سوف يكشف فيما بعد اذا كان شعراوى مطهش حاجة وانه سيكون عنده من الشجاعة ان يقول اذا ما ظهرش عليه حاجة ان شعراوى برى ..

وقام الفريق فوزى الى التليفون بتصل بقيادة القوات المسلحة . اتصل باللواء مصطفى محرز مدير المخابرات الحربية في منزله وابتدته قائلا :

- اتن ريحتلك شوية بغى ونمت ورد اللواء محرز
- والله ده انا جاى الساعة خمسة وكنت لسة ح اربع ايه يا افندم
وقال له فوزى :
- طيب البس هدومك ونعالى لى على الوزارة

كما اجرى نفس الاتصال باللواء احمد زكى رئيس هيئة التنظيم والادارة وفنشد اللواء محمد على فهمى مدير الدفاع الجوى وطلب منهم الحضور .

حطه في الصورة

وفعلا كان اللواء احمد زكى اول من وصلوا ودخل غرفة المؤتمرات الملحقة بمكتب فوزى ووصل في حوالى الساعة السابعة اللواء محرز وشاهد فوزى خارجا من غرفة المؤتمرات ، وعندما رآه فوزى قال للواء احمد :
- حطه في الصورة يا احمد
وحا ارجع لكم .

وروى اللواء احمد للواء محرز ان فوزى ابلفه ان الرئيس حيقيل شعراوى ثم حضر اللواء محمد على فهمى ..

وترك فوزى صيوفه في مكتبه وعاد لغرفة المؤتمرات وقال للقادة الثلاثة :
- الرئيس اقال شعراوى وطبعاً انتم عارفين قبل كده اقال على صبرى وانا يا افكر انى استقبل لانه بعد كده من المنتظر بيحى الدور عليه .. وكان يريد ان يتأكد من مدى وقوف القادة منه ..



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

وحاول الرئيس في هذه الحادثة تهنته .. طلب منه ان يستريح لفترة .. وكان الرئيس لآخر لحظة لا يشك في ان سامي من الثامرين عليه .. من المرتبطين بخيوط المؤامرة .. فقد كان موضع سره ونقته .

وبقى سامي في منزل شعراوي واتصل بسكرتيره محمد السعيد وطلب منه الحضور اليه في منزل شعراوي .

وفي الساعة الثامنة والنصف اذيع نبأ استقالة شعراوي جمعة من الادارة .. وكانت مفاجسة لجميع مراقبي القوى .

وبدا جرس التليفون في منزل شعراوي لا يكف عن الرنين ..

● على صبرى تحدث معه تليفونيا يستفسر منه عن سر الاستقالة .. وشعراوي يجيب بضيقة

● الفريق فوزى يتصل ويعرف ان هناك بعض الشخصيات في منزل شعراوي فيعلن انه سيحضر

● عبد المحسن ابو النور يتصل

ويبلغ انه مجتمع بليب شعري وضياء داود وانهم جميعا فرروا الاستقالة ، وكان ضياء بمنزله عندما اتصل به لبيب شعري وطلب منه الحضور اليه للتوجه الى منزل عبد الحسن ابوالنور بمعاودة فريد الاطرش ..

● محمد فاتق يتكلم بالتليفون ويعلم انه سيحضر ..

أوامر سامي لسكرتيره

وفي اقل من نصف ساعة ازدحم سالون شعراوي جمعة بجميع مراقبي

القوى .. كان هناك سامي شرفه ومحمد فاتق والفريق فوزى وحلمي السعيد وسعد زايد .

وفي تلك الاثناء حضر سكرتيره سامي شرف فطلب منه ان يأخذ الحقائق

وصارحه الثلاثة بمعارضتهم لرايه وانهم عسكريون ولا علاقة لهم بالسياسة ودخل الفريق اول محمد صادق الغرفة في هذه اللحظة .. وعندما علم بما قاله فوزى تدخل قائلا :

- قبل ما تكون وزير انت قائد للقوات المسلحة واحنا ناس عسكريين ودي ناحية سياسية نخشك كوزير ، وانا وجهة نظري انك ما تدخلهاش في الناحية العسكرية ولا لزوم للاستقالة وعندما شمر باصرار فوزى على الاستقالة قال له :

- يظهر انك تيمان ومش قادر تفكر تفكير سليم ويستحسن انك تروح وتؤجل العملية دي ليكره لما تتروى وتفكر في الموضوع ..

وتركهم فوزى وعساد لغرفته .. واستأذن شعراوي في المسودة الي منزله .. واصر سامي شرف على ان يصحبه الي المنزل .

استدعاء الضباط

وطلب فوزى من مساعده سكرتيره العسكري الرائد يوسف الشافعي ان يتصل بقائد المنطقة المرتزية والعميد محمد ابوالناظر سكرتير وزارة الحربية والعقيد نور عفيفي مدير الشرطة العسكرية واللواء سعد مأمون مدير العمليات ويطلب منهم البقاء في مكاتبهم ثم انصرف هو الاخر الي منزله .

ووصل شعراوي الي منزله مع سامي الذي اخذ بيكي في المنزل وقال لشعراوي انه لا يمكنه البقاء فيمنصبه وانه سيطلب الرئيس ويبلغه بانه الملقبى الرسالة وانه تحت امر سيادته على اساس انه يستقيل هو الاخر ..

وفعلا اتصل سامي تليفونيا بالرئيس واخبره انه ابلغ شعراوي الرسالة وانه تحت امره ثم انفعل في التليفون واخذ بيكي ويردد (مش قادر .. مش قادر .. وانا تحت امرك) ..



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التي يحتفظ بها بالتسجيلات الخاصة ويخفيها .. وان يتصل باحمد كامل مدير المخابرات العسامة ويطلب منه الاستقالة وكذلك بعلي زين العابدين وعبد اللطيف بلطاسة ويبلغهم ان يستقبلوا .

ونرك محصد فائق منزل شعراوي جمعه ويوجه الى مكتبه في مبنى التليفزيون .. ودعا اليه محمد عروقي مدير صوت العرب ويطلب منه اذاعة استقالات سامي شرف وفوزي ومحمد فائق وحلمى السيد وعلى زين العابدين من الوزارة ، واستقالات عبد المحسن ابو النور وليبيب شقير وضيايه داود من اللجنة التنفيذية العليا .. واستقالة عبد الهادي ناصف وصيرى مبدى من اللجنة المركزية .

واذيعت الاستقالات قبل ان يبلغ بها الرئيس .. بل وكانت هنذاك استقالات وهمية لم تحدد كاستقالة عبد المحسن ابو النور وليبيب شقير وضيايه داود .

واتضح هدف المتآمرين .. ارادوا احداث بلبلة في الراى العام .. ارادوا احداث تصدع في الجبهة الداخلية .. كانوا يمتقدون وهم للذين يملكون كل السلطات ان باستطاعتهم ارغام رئيس الجمهورية على الاستقالة من اقالة شعراوي .. كانوا يمتقدون ان الشعب وراهم .. ولكن لم يتحرك احد .. الكل استقبل استقالاتهم بالارتياح .. الكل تنفس بحسرة .. فقد كانوا فيدا على الحسرات ..

واستقبل الشعب بيان الرئيس السادات يوم 14 مايو بكل فرحة .. وامل .. وجاء يوم 15 مايو وخرجنا الجماهير نعلن انها وراه السادات وهو يقود عملية تصحيح مسار الثورة

سامي جوهر



على صبرى وضياء داود واحمد كامل تأمروا على مصر في ادق مرحلة في حياتها